Abaad Observatory for Early Warning and Strategic Indicators

مرصد أبعاد للإنذار المبكر والمؤشرات الاستراتيجية

# السيادة تحت الاختبار

## الجسر الجوي الإيراني، باب المندب، والتعبئة الوطنية لاستعادة الدولة

تقرير تحليلي موجه لصناع القرار

يوليو 2026

صادر عن
مركز أبعاد للدراسات والبحوث

مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

### تعريف مختصر بالتقرير

يصدر هذا التقرير ضمن برنامج **مرصد أبعاد للإنذار المبكر والمؤشرات الاستراتيجية**، بوصفه قراءة تحليلية شهرية للمؤشرات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والأمنية، والإنسانية، والاجتماعية/القبلية في اليمن. ولا يهدف التقرير إلى إعادة سرد الأخبار بحسب تسلسلها الزمني، بل إلى تحويل الرصد اليومي إلى مؤشرات إنذار مبكر تساعد صُنّاع القرار والباحثين والجهات المعنية على تقدير اتجاهات الخطر والفرص والسيناريوهات المحتملة.

### منهجية مختصرة

يعتمد المرصد على منهجية رصد وتحليل متعددة المراحل، تبدأ بجمع الأخبار والبيانات والتقارير والمؤشرات الميدانية، ثم تصنيفها ضمن مسارات رئيسية تشمل: السياسي، الاقتصادي والخدمي، العسكري والأمني، الإنساني والحقوقي، والاجتماعي/القبلي. بعد ذلك تُقرأ المواد وفق أربعة مستويات: كثافة الحدث، اتجاه المؤشر، مستوى التأثير، ودلالة الإنذار المبكر.

يستخدم المرصد أدوات الذكاء الاصطناعي للمساعدة في فرز المواد، واكتشاف الأنماط، وتصنيف المؤشرات، وتوليد قراءات أولية، على أن تبقى المراجعة البشرية والتقدير التحريري والتحليل السياسي والاستراتيجي هي الأساس في اعتماد التقرير النهائي.

## أولًا: الخلاصة التنفيذية

كشف رصد يوليو 2026 عن انتقال الأزمة اليمنية إلى مستوى أعلى من الاشتباك الإقليمي والسيادي، حيث لم يعد التصعيد الحوثي مجرد ضغط عسكري في الجبهات أو تهديد متقطع للملاحة، بل أصبح مرتبطًا بمحاولة إيرانية مباشرة لاختراق السيادة اليمنية عبر المجال الجوي، وتفعيل جسر جوي إلى صنعاء، وتصعيد بحري يستهدف السعودية والملاحة في البحر الأحمر وباب المندب.

العنوان الأبرز في يوليو هو أن **السيادة اليمنية أصبحت محور الصراع**. فقد تركزت الأحداث حول منع الطائرات الإيرانية من الهبوط في صنعاء، واستهداف مدرج مطار صنعاء لمنع هبوط طائرة إيرانية،

وإلزام جميع المشغلين بالحصول على تصريح مسبق لدخول الأجواء اليمنية، ورفع الحكومة الملف إلى منظمة الطيران المدني الدولي. هذه التطورات أظهرت انتقال الدولة من التحذير السياسي إلى ممارسة أدوات سيادية وعسكرية ودبلوماسية لمنع تحويل المطارات اليمنية إلى ممر إمداد إيراني للحوثيين.

في المسار السياسي، بدا أن مجلس القيادة والحكومة تبنّيا خطابًا أكثر حسمًا يقوم على ثلاث ركائز: حماية السيادة، رفع الجاهزية، واستعادة الدولة. وقد تكررت دعوات الاصطفاف الوطني، ومساندة مجلس الدفاع الوطني، ومراجعة مسار السلام، والتأكيد أن أي تسوية لا تنهي سلطة المليشيا وتعيد مؤسسات الدولة ستبقى هشة وقابلة للانفجار.

في المسار العسكري والأمني، تصاعدت مؤشرات الحرب المفتوحة. فقد شهد يوليو رفعًا واسعًا للجاهزية في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، وهجمات حوثية على جبهات الحديدة والضالع ومأرب والجوف وتعز، واعتراض صواريخ ومسيّرات باتجاه السعودية، واستهداف سفن وناقلات في البحر الأحمر، وتوسع الحديث عن وصول خبراء ومعدات إيرانية لتعزيز قدرات الحوثيين. كما برز تطور مهم بإظهار وزارة الدفاع نماذج من مسيّرات "عيبان" و"نقم"، بما يشير إلى محاولة حكومية لإبراز تحول في القدرات العسكرية الجوية.

اجتماعيًا وقبليًا، تعمق مؤشر "مطارح الكرامة" في الريان شرقي الجوف. فالرصد أشار إلى مشاركة 128 قبيلة يمنية في المطارح دفاعًا عن الأعراف والكرامة، وإسقاط القبائل مسيّرة حوثية فوق المطارح، وتواصل دعم قبائل ذو حسين لهذا الحراك، بالتوازي مع اشتباكات في اليتمة بين قبائل ومليشيا الحوثي. هذه المؤشرات تنقل الملف القبلي من مستوى التضامن الرمزي إلى مستوى قابلية التصعيد، وتكشف تخوف الحوثيين من أن تتحول القبيلة إلى جبهة اجتماعية مقاومة.

اقتصاديًا، ظل الملف أقل حضورًا عدديًا لكنه شديد الدلالة. فقد عاد ملف تصدير النفط كقضية سيادية وتمويلية، خاصة مع إعلان مكونات حضرموت دعم استئناف التصدير مع المطالبة بحقوق المحافظة. كما حضرت خسائر هجمات الحوثيين على منشآت النفط، والتي قُدرت بستة مليارات دولار، والجبايات الحوثية، وأزمة الدقيق، واعتصام مزارعي الجوف للمطالبة بمستحقاتهم، ومطالب تشغيل مصافي عدن وصرف مستحقات العمال.

إنسانيًا، كشف يوليو عن تدهور متعدد الاتجاهات: ألغام، سيول، نزوح، أمراض، احتجاز تعسفي، تدهور حرية الصحافة، وعرقلة تبادل الأسرى. وقد برزت ملفات محمد قحطان، والمختطفين، والناشطين، والصحفيين، وضحايا الألغام، والأمن الغذائي، بوصفها مؤشرات إنذار لا تقل خطورة عن المؤشرات العسكرية.

## ثانيًا: مؤشر الخطر العام

### مستوى الخطر العام: أحمر / مرتفع جدًا

يرتفع مؤشر الخطر في يوليو إلى مستوى أحمر متقدم بسبب تلاقي سبعة عوامل رئيسية.

**أولًا،** تحوّل المجال الجوي اليمني إلى ساحة اشتباك سيادي مباشر بين الحكومة وإيران والحوثيين. فمحاولة تسيير رحلات إيرانية إلى صنعاء خارج سلطة الحكومة لم تعد ملفًا إجرائيًا في الطيران المدني، بل مؤشرًا على محاولة إنشاء ممر إمداد استراتيجي للحوثيين.

**ثانيًا،** تصاعد التهديد البحري في البحر الأحمر وباب المندب، مع إعلان الحوثيين حظر الملاحة السعودية، واستهداف سفن وناقلات، وتهديد سفن الشحن المتجهة من وإلى الموانئ السعودية، وتزايد المواقف الدولية والعربية المنددة بهذا التصعيد.

**ثالثًا،** توسع الدعم الإيراني للحوثيين من البحر إلى الجو، وفق ما عكسته تقارير ومواقف متعددة تحدثت عن خبراء، ومعدات، وجسر جوي، ومحاولات لتعزيز قدرات الصواريخ والمسيّرات.

**رابعًا،** ارتفاع مستوى التعبئة الرسمية والشعبية والقبلية والعسكرية في المحافظات المحررة، من تعز إلى حيس والخوخة وحضرموت والجوف، بما يشير إلى أن مرحلة "اللاحرب واللاسلم" بدأت تفقد توازنها.

**خامسًا،** استمرار الهشاشة الأمنية الداخلية في عدن وحضرموت وأبين ولحج وشبوة، من خلال اشتباكات داخلية، هجمات على قوات درع الوطن، توترات حول قرارات أمنية، وتحديات في ضبط الأمن والعدالة.

**سادسًا،** تعمق المؤشر القبلي في الجوف ومطارح الريان، حيث لم يعد الأمر مجرد نكف قبلي محدود، بل حشد عابر لقبائل متعددة، وإسقاط مسيّرة حوثية، واشتباكات في اليتمة، بما يرفع احتمال تحول التململ القبلي إلى جبهة ضغط فعلية على الحوثيين.

**سابعًا،** استمرار التدهور الإنساني والحقوقي، خاصة في ملفات الألغام، النزوح، الأمراض، الصحافة، الاختطاف، وفاة محتجزين، وتعثر ملف تبادل الأسرى.

الخطر في يوليو هو خطر **تعدد جبهات الاشتباك**: المجال الجوي، البحر الأحمر، الجبهات البرية، القبيلة، الشارع الاقتصادي، والملف الإنساني. وهذا يجعل الأزمة أكثر قابلية للانزلاق إلى تصعيد واسع إذا وقع حادث كبير في البحر، أو الجو، أو إحدى الجبهات الحساسة.

## ثالثًا: التحولات الرئيسية في يوليو

### 1. التحول السيادي: من التحذير إلى فرض قواعد المجال الجوي

أهم تحول في يوليو كان انتقال ملف السيادة من الخطاب السياسي إلى الإجراءات التنفيذية. فقد تعاملت الحكومة مع الرحلات الإيرانية إلى صنعاء باعتبارها انتهاكًا مباشرًا للسيادة اليمنية وقرارات مجلس الأمن، لا مجرد حركة طيران عادية. وبرزت إجراءات عدة: اجتماع مجلس القيادة، قرارات مجلس الدفاع، تحذيرات العليمي، تعميم هيئة الطيران المدني، رسالة الحكومة إلى الإيكاو، ومنع طائرة إيرانية جديدة من الوصول إلى صنعاء.

استهداف مدرج مطار صنعاء لمنع هبوط طائرة إيرانية مثّل لحظة فارقة في هذا التحول. فهو يعبّر عن معادلة جديدة: الدولة مستعدة لاستخدام أدوات عسكرية محددة لحماية المجال الجوي، حتى في مناطق لا تسيطر عليها ميدانيًا. وهذا يعزز سردية أن السيادة لا تقتصر على الجغرافيا المحررة، بل تشمل المجال الجوي والموانئ والمطارات والممرات.

الدلالة الاستراتيجية أن الحكومة بدأت تبني "قواعد اشتباك سيادية" تجاه إيران والحوثيين. وإذا استمرت هذه القواعد، فقد تتحول إلى عنصر ردع. أما إذا تراجعت أو لم تواكبها قدرات مؤسسية ودبلوماسية، فقد تتحول إلى أزمة مفتوحة حول الطيران المدني والملف الإنساني.

### 2. التحول الإقليمي والبحري: باب المندب كامتداد لهرمز

أعاد يوليو البحر الأحمر وباب المندب إلى مركز الإنذار المبكر. فقد ارتبط التصعيد الحوثي بتهديدات للملاحة السعودية، ومحاولة فرض حظر بحري، واستهداف سفن وناقلات، وتحذيرات من أن الحوثيين يستعدون لمحاكاة سيناريو هرمز في باب المندب.

المهم هنا أن باب المندب لم يعد يُقرأ فقط كممر بحري يمني، بل كجزء من معادلة الصراع الإيراني مع الولايات المتحدة والسعودية وإسرائيل وشبكات الطاقة العالمية. التقارير التي تحدثت عن طلب

إيراني للحوثيين بإغلاق باب المندب إذا تعرضت البنية التحتية الإيرانية لهجوم أمريكي تعني أن الحوثيين أصبحوا في التصور الإيراني أداة ضغط بحرية مقابلة لهرمز.

كما كشفت المواقف السعودية، المصرية، البريطانية، الباكستانية، الأممية، والدولية أن تهديد البحر الأحمر يخرج بسرعة من نطاق اليمن إلى نطاق أمن الطاقة والتجارة العالمية. وهذا يمنح الحكومة اليمنية فرصة لتقديم نفسها شريكًا أساسيًا في حماية الملاحة، لكنه يحمل خطر تهميشها إذا احتكرت القوى الدولية إدارة الملف.

الدلالة أن اليمن يقف أمام سؤال استراتيجي: هل يكون صاحب السيادة والشريك في حماية باب المندب، أم يتحول إلى ساحة تديرها ترتيبات دولية بسبب عجز الدولة؟

## 3. التحول العسكري: رفع الجاهزية واحتمال اقتراب معركة أوسع

شهد يوليو تصاعدًا واضحًا في مؤشرات الجاهزية العسكرية. فقد وجّه رئيس هيئة الأركان واللجنة الأمنية العليا ووزير الدفاع وقيادات المناطق العسكرية برفع الجاهزية القصوى، وتكررت تصريحات عن الاستعداد لمعركة الحسم واستكمال التحرير. كما ظهرت وقفات شعبية وقبلية مسلحة في تعز، حيس، الخوخة، المواسط، ومناطق أخرى لإسناد الجيش.

ميدانيًا، تعددت الجبهات النشطة: الحديدة، حيس، الضالع، مأرب، الجوف، تعز، البيضاء. كما شهدت السعودية اعتراض صواريخ ومسيّرات حوثية، وتعرضت سفن لهجمات في البحر الأحمر. وفي المقابل، أعلن التحالف تنفيذ ضربات على أهداف حوثية مرتبطة بتهديد السفن.

الأهم أن وزارة الدفاع عرضت مسيّرات "عيبان" و"نقم"، وهو مؤشر سياسي ومعنوي بقدر ما هو عسكري. فإظهار قدرات مسيّرة حكومية يبعث برسالة أن الدولة تحاول الدخول إلى مجال كانت جماعة الحوثي تحتكره دعائيًا وعملياتيًا خلال سنوات الحرب.

الدلالة أن يوليو كان شهر "رفع السقف العسكري". لكنه لا يؤكد بالضرورة قرب معركة شاملة؛ بل يشير إلى أن جميع الأطراف ترفع استعدادها وتبني مواقع تفاوض أو ردع من خلال القوة.

## 4. التحول الاجتماعي/القبلي: مطارح الكرامة تتحول إلى مؤشر ضغط على الحوثيين

تطور مؤشر الريان في يوليو بصورة لافتة. فقد أشار الرصد إلى إعلان الشيخ حمد بن فدغم أن 128 قبيلة يمنية شاركت في "مطارح الكرامة" شرقي الجوف دفاعًا عن الأعراف والقيم القبلية، لا لمصلحة

جهة سياسية. كما أسقط مسلحو القبائل مسيّرة حوثية فوق المطارح، ومنعت قبائل ذو حسين فعالية حوثية في اليتمة، ودعمت مطارح الكرامة، بالتوازي مع اشتباكات بين قبائل ومليشيا الحوثي في اليتمة.

هذا يعني أن القبيلة عادت كفاعل سياسي/اجتماعي مستقل نسبيًا، لا كمجرد كتلة يتم تحريكها من قبل الأطراف. فالقضية بدأت من مفهوم "الاستجارة" ورد الاعتبار، لكنها تطورت إلى حشد يرفع شعار الكرامة والأعراف، ثم دخلت في تماس مباشر مع أدوات الحوثيين الأمنية والعسكرية.

الدلالة الأهم أن الحوثيين قد يواجهون نوعًا جديدًا من التحدي: تحدي الشرعية الاجتماعية. فالجماعة تستطيع إدارة الجبهات، والتحكم بالأجهزة، واستخدام الخطاب الديني، لكنها تجد صعوبة عندما تتحول قيم قبلية مثل الاستجارة والكرامة إلى حشد واسع لا يمكن اتهامه بسهولة بأنه مشروع حزبي أو خارجي.

مع ذلك، يحمل المؤشر مخاطر كبيرة. فالحشد القبلي إذا لم يُدار بحكمة قد يتحول إلى مواجهة غير منظمة، أو يُستدرج إلى نزاعات قبلية جانبية، أو يُخترق بوساطات تهدف إلى تفكيكه. لذلك يجب التعامل معه كإنذار اجتماعي مبكر وفرصة ضغط، لا كبديل عن الدولة أو الجيش.

## 5. التحول الاقتصادي: النفط والجبايات وتمويل الدولة

رغم أن الرصد الاقتصادي أقل حجمًا، إلا أنه يكشف جوهر الأزمة: الدولة تحتاج إلى موارد سيادية، بينما الحوثيون والتشكيلات الموازية يستخدمون الجبايات والسيطرة على الموارد لإدامة النفوذ.

أبرز مؤشر اقتصادي في يوليو هو دعم مكونات حضرموت لاستئناف تصدير النفط الخام، مع المطالبة بتنفيذ استحقاقات المحافظة. هذا الموقف يربط بين حاجة الدولة للموارد وحاجة المحافظات المنتجة للعدالة في توزيع العوائد. كما أن تقدير خسائر هجمات الحوثيين على منشآت النفط بنحو ستة مليارات دولار يوضح حجم الكلفة التي دفعها الاقتصاد اليمني بسبب تعطيل الصادرات.

في مناطق الحوثيين، برزت الجبايات على التجار، زيادة أسعار الدقيق، أزمة مستحقات مزارعي القمح في الجوف، وفصل موظفين بذريعة "العمالة الزائدة". هذه المؤشرات تكشف أن الجماعة تواجه أزمة موارد وتبحث عن تمويلها عبر الضغط على المجتمع.

الدلالة الاقتصادية أن المعركة على الموارد ستكون جزءًا من معركة استعادة الدولة. فلا يمكن الحديث عن رواتب وخدمات وتعافٍ من دون استئناف الصادرات، ضبط الجبايات، حماية الموانئ، وتوحيد الإيرادات.

### 6. التحول الإنساني والحقوقي: الألغام، المختطفون، والأمراض كوجه آخر للحرب

أظهر يوليو أن الملف الإنساني لم يعد مجرد نتيجة للحرب، بل أصبح ساحة ضغط قائمة بذاتها. فقد استمرت الألغام في قتل المدنيين، منها انفجار لغم في الزيدية أدى إلى وفاة أربعة من أسرة واحدة، وانفجار ألغام في البيضاء قتل وأصاب أطفالًا. كما أتلف مشروع مسام آلاف القطع من مخلفات الحرب في باب المندب وأبين وحضرموت.

ملف المختطفين والمخفيين قسرًا ظل حاضرًا بقوة. فقد تعثر اتفاق تبادل الأسرى، واستمرت المطالب بالكشف عن مصير محمد قحطان، وشككت منظمات حقوقية في الرواية الحوثية بشأنه، واستمر الحديث عن الصحفي وليد غالب والمحامي عبدالمجيد صبرة ومختطفين آخرين.

كما برزت مؤشرات صحية وبيئية خطيرة: حمى الضنك، الحصبة، الكوليرا، الدفتيريا، السرطان، حوادث السيول، الغرق، حوادث السير، ومخاطر البرك المكشوفة. وتضاف إلى ذلك أزمة الغذاء التي وصلت إلى مرحلة حرجة، بحسب رصد الفاو، خاصة في مناطق الحوثيين.

الدلالة الإنسانية أن أي تصعيد عسكري أو بحري جديد سيضرب مجتمعًا مستنزفًا أصلًا بالأمراض، الفقر، النزوح، الألغام، وانهيار الخدمات. لذلك لا يمكن فصل قرار الحرب أو الردع عن كلفة إنسانية مباشرة.

## رابعًا: ماذا تعني مؤشرات يوليو لصانع القرار؟

تعني مؤشرات يوليو أن الدولة اليمنية دخلت مرحلة جديدة من اختبار السيادة. لم يعد المطلوب إدارة الحكومة من عدن فقط، بل حماية الأجواء، الموانئ، البحر، الجزر، الجبهات، والموارد. كما لم يعد الخطر الحوثي داخليًا فقط، بل أصبح مرتبطًا مباشرة بإيران وبأمن السعودية والبحر الأحمر والطاقة العالمية.

وتعني المؤشرات أن قرار الردع أصبح ضروريًا، لكن الردع يحتاج إلى إدارة دقيقة. فالحسم غير المنضبط قد يفتح تصعيدًا واسعًا، والتردد قد يمنح الحوثيين وإيران فرصة لتعزيز الجسر الجوي والبحري. لذلك تحتاج الحكومة إلى معادلة تجمع بين الحزم العسكري، الشرعية القانونية، التنسيق الإقليمي، والغطاء الدولي.

كما تكشف المؤشرات أن القبيلة عادت إلى مركز المشهد، سواء في الجوف أو إب أو عمران أو تعز أو حيس أو الخوخة. وهذا يعني أن أي استراتيجية لاستعادة الدولة يجب أن تستوعب البعد القبلي باعتباره رافعة اجتماعية، لا مجرد تفصيل محلي.

أما اقتصاديًا، فتؤكد المؤشرات أن الدولة لا تستطيع خوض معركة سيادة طويلة دون موارد. استئناف النفط والغاز، ضبط الإيرادات، تشغيل مصافي عدن، ودعم الكهرباء ليست ملفات خدمية فقط، بل أدوات للصمود السياسي والعسكري.

الخلاصة أن صانع القرار أمام خمسة اختبارات متزامنة: **اختبار السيادة الجوية، اختبار الردع البحري، اختبار الجاهزية العسكرية، اختبار التعبئة القبلية، واختبار الصمود الاقتصادي والإنساني**.

## خامسًا: المخاطر الصاعدة

### 1. تحوّل الجسر الجوي الإيراني إلى ممر إمداد دائم

إذا نجحت إيران في تسيير رحلات متكررة إلى صنعاء أو صعدة خارج سلطة الحكومة، فقد يتحول المجال الجوي إلى مسار إمداد سريع للخبراء والمعدات، بما يعوض تضييق مسارات التهريب البحري.

### 2. انفجار مواجهة بحرية واسعة في باب المندب

استمرار استهداف السفن والتهديد بحظر الملاحة السعودية قد يدفع السعودية أو الولايات المتحدة أو التحالف إلى ردود أوسع، ما يرفع خطر تدويل المعركة البحرية.

### 3. انتقال التعبئة العسكرية إلى حرب شاملة دون جاهزية اقتصادية

رفع الجاهزية والتعبئة الشعبية والقبلية يمكن أن يتحولا إلى ضغط نحو الحسم، لكن الحرب الشاملة دون موارد وخدمات مستقرة قد تفتح كلفة عالية على الحكومة والمجتمع.

### 4. تفكيك مطارح الكرامة أو استفزازها

أي محاولة حوثية لاختراق أو قمع أو الالتفاف على مطارح الريان قد تحوّل الحشد القبلي إلى مواجهة أوسع في الجوف، خاصة إذا ارتبطت باشتباكات اليتمة وقبائل ذو حسين.

### 5. عودة المجلس الانتقالي المنحل كأداة إرباك

الرصد أشار إلى محاولة الإمارات إعادة الدفع بالمجلس الانتقالي المنحل والتلويح بدعم الانفصال، بالتزامن مع التصعيد الحوثي. وهذا يرفع خطر فتح مسار إرباك داخلي في لحظة مواجهة خارجية حساسة.

### 6. تعثر ملف الأسرى ومحمد قحطان

فشل صفقة تبادل الأسرى واستمرار الغموض حول محمد قحطان قد يقوض الثقة الإنسانية والسياسية، ويعزز قناعة الأطراف بأن الحوثيين يستخدمون الملف للمساومة لا للحل.

### 7. تدهور الغذاء والصحة بسبب التصعيد الإقليمي

اضطرابات هرمز والبحر الأحمر، ونقص التمويل، وارتفاع أسعار الغذاء، والأوبئة، كلها قد تدفع قطاعات أوسع من اليمنيين نحو الجوع والمرض.

## سادسًا: الفرص المتاحة

### 1. بناء إجماع وطني حول السيادة

أزمة الطائرات الإيرانية خلقت فرصة لتوحيد الخطاب السياسي حول سيادة المجال الجوي والمطارات، بوصفها قضية وطنية لا خلافية.

### 2. تحويل البحر الأحمر إلى ملف شراكة يمنية إقليمية

يمكن للحكومة أن تقدم رؤية يمنية لأمن باب المندب، تجمع السعودية ومصر وجيبوتي والصومال والشركاء الأوروبيين، بدل ترك الملف للقوى الدولية وحدها.

### 3. استثمار التعبئة القبلية في دعم الدولة

مطارح الريان ووقفات تعز وحيس والخوخة والمواسط وحضرموت تكشف قابلية المجتمع للانخراط في معركة الدولة إذا وجد خطابًا منضبطًا وقيادة موثوقة.

### 4. تحويل استئناف النفط إلى مشروع تعافٍ وطني

دعم مكونات حضرموت لاستئناف التصدير يفتح نافذة لربط الموارد بالعدالة المحلية والرواتب والكهرباء والخدمات، شرط وجود شفافية وضمانات.

### 5. تطوير القدرات العسكرية الحكومية

إظهار مسيّرات "عيبان" و"نقم" يمكن أن يكون بداية لبناء خطاب ردع وطني، إذا ارتبط بتطوير فعلي للقدرات الجوية والاستخباراتية.

### 6. استخدام ملف المختطفين كأداة ضغط حقوقي ودولي

تعثر ملف قحطان والأسرى يمكن أن يتحول إلى ضغط حقوقي منظم على الحوثيين إذا أُدير عبر توثيق، وتحالفات دولية، وخطاب إنساني موحد.

## سابعًا: السيناريوهات المحتملة

### السيناريو الأول: ردع مضبوط وتصعيد محدود

**الاحتمال: متوسط**

تواصل الحكومة والتحالف منع الرحلات الإيرانية غير المصرح بها، مع ردود محدودة على التهديد البحري، دون الذهاب إلى حرب شاملة. يبقى التوتر مرتفعًا، لكن تحت سقف قابل للإدارة.

### السيناريو الثاني: مواجهة بحرية أوسع

**الاحتمال: متوسط إلى مرتفع**

ينفذ الحوثيون هجومًا مؤثرًا على سفينة أو منشأة مرتبطة بالسعودية أو الملاحة الدولية، ما يدفع التحالف أو الولايات المتحدة أو أطرافًا دولية إلى ضربات أوسع ضد قدرات الحوثيين الساحلية والصاروخية.

### السيناريو الثالث: انفجار جبهة داخلية/قبلية في الجوف

**الاحتمال: متوسط**

تتوسع مطارح الريان واشتباكات اليتمة وتتزايد مشاركة القبائل، فيسعى الحوثيون إلى القمع أو الالتفاف، ما قد يؤدي إلى تصعيد قبلي محدود أو واسع في الجوف.

### السيناريو الرابع: عودة إرباك الجنوب

**الاحتمال: متوسط**

تتزايد محاولات إعادة تفعيل المجلس الانتقالي المنحل أو تحريك احتجاجات غير مرخصة في حضرموت وعدن، بما يربك جهود الدولة في لحظة مواجهة الحوثيين وإيران.

### السيناريو الخامس: تدهور إنساني واقتصادي موازٍ للتصعيد

**الاحتمال: مرتفع**

يؤدي التصعيد البحري والجوي إلى زيادة كلفة الواردات وتراجع التمويل، بالتزامن مع الأوبئة والألغام والسيول، ما يوسع دائرة الاحتياج الإنساني.

## ثامنًا: التوصيات لصنّاع القرار

### 1. تثبيت قواعد السيادة الجوية

ينبغي تحويل إجراءات منع الرحلات الإيرانية غير المصرح بها إلى سياسة مؤسسية معلنة، تشمل الطيران المدني، الدفاع، الخارجية، والقانون الدولي، مع توثيق كل انتهاك ورفعه إلى الإيكاو ومجلس الأمن.

## 2. إنشاء غرفة عمليات وطنية للبحر الأحمر وباب المندب

تجمع الدفاع، الداخلية، خفر السواحل، الاستخبارات، الموانئ، الخارجية، والسلطات المحلية الساحلية، وتعمل بتنسيق مباشر مع السعودية ومصر وجيبوتي والشركاء الدوليين.

## 3. إدارة التعبئة العسكرية والقبلية ضمن إطار الدولة

ينبغي منع تحول التعبئة إلى فوضى مسلحة، وربط الوقفات القبلية والشعبية والمقاومة الشعبية بخطة وطنية واضحة تحت قيادة الدولة والقوات المسلحة.

## 4. التعامل مع مطارح الريان كفرصة ضغط لا كجبهة فوضى

يجب التواصل مع القيادات القبلية، توثيق الانتهاكات الحوثية، منع اختراق الحشد، وتقديم القضية كملف كرامة وحقوق وعدالة، لا كحرب قبلية مفتوحة.

## 5. استئناف النفط والغاز ضمن عقد شفاف مع المحافظات المنتجة

ينبغي ربط استئناف التصدير بضمان حقوق حضرموت وشبوة ومأرب، وتخصيص موارد واضحة للكهرباء والرواتب والخدمات.

## 6. رفع جاهزية المدن لا الجبهات فقط

الأمن الداخلي في عدن وحضرموت وأبين ولحج وشبوة يجب أن يكون جزءًا من خطة الجاهزية، لأن أي اختراق داخلي قد يضعف موقف الدولة في مواجهة الحوثيين.

## 7. تحويل ملف قحطان والأسرى إلى حملة دولية مستمرة

المطلوب ألا يبقى الملف رهينة جولات تفاوض متقطعة، بل يتحول إلى حملة حقوقية ودبلوماسية مستمرة تكشف تلاعب الحوثيين وتطالب بتحقيق دولي مستقل.

## 8. بناء خطاب إعلامي موحد

ينبغي صياغة خطاب رسمي وإعلامي يربط بين السيادة، البحر الأحمر، القبيلة، الاقتصاد، والإنسانية، ويمنع الحوثيين من تسويق التصعيد باعتباره دفاعًا عن اليمنيين.

### 9. تطوير مؤشر شهري للسيادة

يقيس انتهاكات المجال الجوي، التهديدات البحرية، حركة الموانئ، الهجمات الصاروخية، التهريب، مواقف المجتمع الدولي، وقدرة الدولة على الرد.

### 10. حماية المسار الإنساني من التصعيد

يجب ضمان استمرار عمل المنظمات، حماية الموانئ والواردات، دعم مكافحة الأوبئة، وتسريع إزالة الألغام، لأن أي ردع عسكري لا ينجح إذا انهارت البيئة الإنسانية.

## تاسعًا: خلاصة تقدير الموقف

يشير رصد يوليو 2026 إلى أن اليمن دخل مرحلة "اختبار السيادة الشاملة". لم تعد الدولة تواجه الحوثيين فقط في الجبهات، بل تواجه محاولة إيرانية لاختراق المجال الجوي، وتهديدًا بحريًا لباب المندب، وتعبئة قبلية في الجوف، وتوترات داخلية في الجنوب، وأزمة اقتصادية وإنسانية ممتدة.

الخطر الأكبر أن تتزامن هذه المسارات في لحظة واحدة: طائرة إيرانية، هجوم بحري، اشتباك قبلي، توتر في عدن أو حضرموت، وتعثر إنساني. عندها قد تتحول الأزمة من تصعيد قابل للإدارة إلى مواجهة متعددة الجبهات.

لكن الفرصة موجودة أيضًا. فقد خلق التصعيد الإيراني الحوثي حالة اصطفاف وطني وعربي ودولي حول السيادة اليمنية، وأعاد ملف الدولة إلى مركز النقاش، وفتح مساحة لإعادة بناء دور الحكومة كشريك في أمن البحر الأحمر، وحماية الملاحة، واستعادة القرار الوطني.

**الخلاصة لصانع القرار:**

يوليو 2026 يؤكد أن السيادة لم تعد مفهومًا دستوريًا مجردًا، بل اختبارًا يوميًا في السماء والبحر والجبهة والقبيلة والاقتصاد. ومن ينجح في حماية السيادة وإدارة التعبئة وبناء الموارد يستطيع أن يقود مسار الدولة والسلام. ومن يفشل سيجد اليمن يتحول إلى ساحة مفتوحة لصراعات الآخرين.